



٩٢٠ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥/عقد مقاولات رقم (

أنه في يوم الثلاثاء الموافق ١٣ / ٥ / ٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها / ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة
بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية المستفيدة من عملية "استكمال أعمال الجسر الترابي (استكمال أعمال حفر وردم) لمشروع القطار الكهربائي السريع للخط الثاني (الفيوم -بني سويف - الأقصر - أسوان - أبو سنبلا) القطاع الثاني (بني مزار - منقوط) المسافة من الكم ٣٢٦,٨٥٠ الى الكم ٣٢٩,٣٥٠ بطول ٥٠٠ كم "بالامر المباشر ويمثلها قاتلنا في التوقيع على هذا العقد .

بصفته/ رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري
(طرف أول)

السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الحواد

(طرف ثان)

تہذیب

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ " إستكمال أعمال الجسر الترابي (إستكمال أعمال حفر وردم) لمشروع القطار الكهربائي السريع للخط الثاني(الفيوم -بني سويف - الأقصر - أسوان - أبو سنبل) القطاع الثاني (بني مزار - منفلوط) المسافة من الكم ٣٢٦,٨٥٠ الى الكم ٣٢٩,٣٥٠ بطول ٥٠٠ كم بالامر المباشر ، وذلك بغرض تلبية احتياجاتهما بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات العرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول. وفي ضوء اعتماد السيد الفريق/ نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر للتعاقد على " إستكمال أعمال الجسر الترابي (إستكمال أعمال حفر وردم) لمشروع القطار الكهربائي السريع للخط الثاني(الفيوم -بني سويف - الأقصر - أسوان - أبو سنبل) القطاع الثاني (بني مزار - منفلوط) المسافة من الكم ٣٢٦,٨٥٠ الى الكم ٣٢٩,٣٥٠ بطول ٥٠٠ كم بالامر المباشر. ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصلت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ١٩,٠٠٨,٥٣٠ جنية (فقط وقدره تسعة عشر مليون وثمانية الف خمسمائة وثلاثون جنيها لا غير) ، والذي تمت الترسية عليه، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٢٥ وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتى :

على الآتى:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق ، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها ، والعرض المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول ، وكافة المكاتب والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق والمستندات المتبادلة بين الطرفين ، ومحاضر لجنة الاتفاق المباشر ، وأمر الإسناد ، ومحضر استلام الموقع ، والبرنامج الزمني التنفيذي المقدم من الطرف الثاني والمعتمد من الطرف الأول ، وكافة الإجراءات السابقة على التعاقد، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ومكملاً لحكامه